



المصانع أصبحت تحت سيطرة اللجان العمالية .

العام العاشر للثورة الليبية

نضال متواصل لتعزيز الاستقلال الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي

الانتاج الصناعي والزراعي يتضاعف في السنوات التسع الماضية .

وفد الجبهة الشعبية لاحتفالات الثورة يقابل العديد من وفود

الدول الصديقة والحليفة ووفود حركات التحرر في العالم .

طرابلس - خاص

والاجنبية التي شاركت الشعب الليبي في هذه الاحتفالات .

وفي اللقاءات مع القيادات الليبية، ركز البحث حول التطورات الداخلية التي تعيشها الجماهيرية وانعكاس هذه التطورات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الداخل وتناول البحث الظروف الصعبة التي تحيط بالثورة الفلسطينية بعد انكشاف مخطط لسادات - بيفن - كارتر . وكان الوضع المتفجر في لبنان على طاولة المفاوضات واعتبرت الاحداث الجارية فيه حلقة من حلقات المؤامرة التي يجري تنفيذها في المنطقة تحت رعاية وارشاف الامبريالية الاميركية . وتطرق الحديث في هذه اللقاءات الى موضوع العمل العربي على النطاق القومي . وكان موضوع الوحدة العربية جزءا اساسيا من هذا الموضوع ، بل واكدت ان الوطن العربي ليس بعيدا عن الصراعات الاجتماعية والاقتصادية الجارية في المنطقة والتي تتأثر بكل الاحداث التي يشهدها العالم . ان الوحدة العربية

في بداية الاول من سبتمبر من هذا العام انتهت الثورة الليبية عامها التاسع . ووقفت على بوابة العام العاشر من عمرها . وقد احتفلت ليبيا هذا العام بعيدها التاسع . معلنة العديد من الاجراءات الجديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، مؤكدة وقوفها الحازم بجانب حركات التحرر في العالم ، واستعدادها لتقديم كل الدعم والامكانيات لنضال الشعوب الافريقية المناهضة ضد العنصرية والاستعمار القديم والجديد .

وشارك في هذه الاحتفالات وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة الامين العام الدكتور جرجر حبش . وحضر الوفد العرض العسكري الكبير الذي اقيم في هذه المناسبة وجرى العديد من اللقاءات السياسية مع القيادة الليبيين ، ومع العديد من رؤساء الوفود العربية

شعار تقدمي لا يمكن للرجعية العربية ان تقبل به والمطلوب من القوى التقدمية العربية ان تعطي هذا الشعار مضمونه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، حتى لا يبقى هذا الشعار مجرد شعار رومانسي عاطفي فقط .

واخذ موضوع الاقتتال الفلسطيني الداخلي جانبا كبيرا من المناقشات التي جرت في هذه اللقاءات . باعتبار ان هذه الظاهرة من اخطر الامراض التي تواجه الثورة الفلسطينية ، وقد جرى تحديد الاسباب الحقيقية التي دفعت اليمين الفلسطيني الى اللجوء لهذا الاسلوب وفي هذه الظروف ، ولماذا كانت ليبيا جزءا من الارض التي جرى فوقها جزء من هذا الاقتتال . في الوقت الذي تقف فيه ليبيا ، بجانب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وبجانب كل حركات التحرر والتقدم في العالم واصبح من الواضح اختيار الساحة الليبية من قبل اليمين الفلسطيني كميادين صراع وتناحر يستهدف في الدرجة الاولى تشويه الموقف الليبي الراض لمؤامرة التسوية . ومن هذه المنطلقات يجب ان لا تكون نتيجة هذه الممارسات مكافاة للذين قاموا بها وانما لا بد من تعزيز التحالفات الليبية - الفلسطينية على اساس رفض مؤامرات التسوية المطروحة ، ورفض مؤامرات الرجعية العربية .

التطورات الداخلية

لقد شهدت ليبيا خلال السنوات الماضية من عمر الثورة مجموعة من الخطوات التقدمية ، وكان اخر هذه الخطوات ، هي التي اعلن عنها العقيد القذافي في خطابه ودعوته العمال للسيطرة على المعامل والمؤسسات الانتاجية ، وقد جاءت دعوته هذه تطبيقا للشعار الذي رفعه : « شركاء لا اجراء » . وقد سيطرت فعلا جماهير العمال على معظم المعامل والمؤسسات الانتاجية ، وشكلت فيها لجانا شعبية أصبحت هي المسؤولة عن ادارة هذه المعامل ، وهي صاحبة السلطة الوحيدة على وسائل الانتاج .

هذه الخطوة قد ووجهت برفض من القوى البرجوازية صاحبة المصانع . فالبرجوازية ليس من السهل بالنسبة لها تسليم سلطتها وانما سوف تقاوم هذه التوجهات بخطوات مضادة ان لم يكن الآن ، فانها سوف تتحين الفرص في المستقبل لتنقض على هذه الاجراءات التي تجسدت في سيطرة العمال على المصانع والمؤسسات الانتاجية . ومثل هذا الواقع الجديد الذي ظهر في الجماهيرية يتطلب من القوى الاجتماعية الجديدة اليقظة والنشاط . فالرجعية الداخلية لن تستسلم بسهولة ولا بد لتأمين الطريق امام الاجراءات التقدمية التي اعلن عنها ، من محاصرة كل المواقع الرجعية في الداخل ، خاصة وان لهذه الرجعية امتدادات خارجية . هذا بالإضافة الى المؤامرات التي تقودها الامبريالية والصهيونية العالمية ، بغرض القضاء على كل القوى التقدمية العربية .

ولشعور القيادة الليبية بالمؤامرات والاضطراب التي تحيط بالثورة ، فقد كان العقيد القذافي واضحا في تحذيره للقوى الرجعية حين قال :

« لن نتردد في سحق اية محاولة مضادة لسلطة الشعب بعد الان . ومن اخطر واهم واجبات العمل الثوري هو التحريض ضد النظام الاجتماعي الفاسد القائم عليه المجتمع الليبي الان وبقية المجتمعات العربية » .

لقد كانت مؤامرة النظام المصري التي تعرض لها النظام الليبي العام الماضي بداية لتصعيد التآمر الرجعي العربي على الثورة الليبية . ان فشل هذا الهجوم الغادر بسبب التفاف الشعب الليبي حول الثورة ، ووقوف كافة القوى التقدمية والوطنية العربية والعالمية بجانب الجماهيرية ، لا يعني توقف التآمر الرجعي على الثورة ، وانما سوف تحاول الرجعية بكل الطرق والوسائل اسقاط النظام التقدمي وتحطيمه . تبقى هنا الإشارة الى نقطة اساسية وهي ان قضية تنظيم الجماهير الليبية الشعبية هي المسألة الأكثر الحاحا لمواجهة مؤامرات ودسائس الرجعية الداخلية والخارجية ، لان قضية تنظيم الجماهير على اسس واضحة وسليمة تعطي الثورة في النهاية الحصانة الأكثر ضمانا لعدم اندساس القوى والعناصر الرجعية والانتهازية في صفوف الشعب واللجان الشعبية . ولا بد من الوقوف في وجه القوى العنصرية الرجعية وعدم السماح لها للظهور وطرح وجهة نظرها مستغلة الظروف الموجودة لان ذلك يؤدي في النهاية الى تشويش ، وخلق اجواء غير صحيحة ، ويشكل حجر عثرة في طريق بلورة الاتجاهات التقدمية في جسم المجتمع الليبي .

مضاعفة حجم الانتاج الصناعي والزراعي

بالاضافة الى الثورة على الصعيد السياسي والاجتماعي فقد شهدت الجماهيرية تطورات هامة على صعيد المساكن ، فقد طبق شعار « البيت لسكانه » فاصبح وفق ذلك كل ليبي مالكا لبيته . وتم وفق ذلك ايضا تأمين كل العمارات الخاصة ، وبناء على ذلك تم الغاء التجارة العقارية من ليبيا . وقد ترافق هذا القرار مع انجازات على صعيد حل المشكلة السكنية من خلال بناء الاف البيوت . فقد جرى ويجري انشاء ٣٥٠ الف مسكن منذ عام ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وهو رقم يتجاوز المجموع الكلي للمساكن القائمة في البلاد عند قيام الثورة عام ١٩٦٩ . وقد ذكرت ارقام الخطة السكنية ان عدد المساكن المزمع انشاؤها بين اعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، ومن عام ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، يبلغ حوالي ٤١٥ الف مسكن ، وهو ما يمكن ان يترك فائضا في المساكن :

وفي نطاق الصناعة والزراعة فقد تم افتتاح عدد من المنشآت الصناعية والزراعية ، وكذلك العديد من المنشآت العسكرية ، مما يؤكد على ان القيادة الليبية تسير في طريق تطوير وتعزيز القاعدة الانتاجية في ليبيا . ومقارنة سريعة بين الظروف التي كانت تعيشها ليبيا قبل الثورة وبعدها ، ومن خلال اخذ بعض الارقام ، نرى النقلة الكبيرة التي خطتها البلاد ، ومثال ذلك : كانت الزراعة حتى عام ١٩٦٩ لا تساهم في الدخل القومي العام

بأكثر من ٢٢ مليون دينار والصناعة بـ ١٩٠٢ مليون دينار ، وكانت مساهمة قطاع النفط تساوي ٦١٩ مليون دينار ، وهذه الارقام تدل على ضالة النسبة التي لعبتها الصناعة والزراعة ، في الحياة الاقتصادية للبلاد . الا ان الاوضاع بعد الثورة قد تغيرت ، واخذت الثورة وفق منح التخطيط العلمي والتنفيذ المبرمج في احداث التغيير المطلوب في اساس القاعدة الانتاجية . فركزت الثورة في البداية على الصناعات التي يمكن عن طريقها توفير المتطلبات الضرورية للشعب . ومقارنة بسيطة بين الانتاج الصناعي الذي انتجته حوالي ٢٠٠٠ منشأة صناعية قبل الثورة وبين ٤٣ منشأة تابعة للقطاع العام الصناعي بعد الثورة . نجد ان الـ ٤٣ منشأة وصلت قيمة انتاجها حتى اكتوبر ١٩٧٧ حوالي ٧١٠٣١ مليون دينار في حين ان ٢٠٠٠ منشأة التي وجدت قبل الثورة لم تزد قيمة انتاجها عن ٤٤٠١ مليون دينار .

والنتيجة التي يمكن الخروج منها من هذه المقارنة هي ان نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي ارتفعت من ١٠٩ عام ١٩٧٠ الى ٣٠٢ بالمائة عام ١٩٧٧ .

ومن ناحية اخرى فقد اكدت اخر التقارير الاحصائية ان الجماهيرية لم تتوقف مشاريعها عند النمط الاول وانما تعدتها الى النمط الثاني وهي المشاريع الكبرى . فقد تم حتى نهاية اكتوبر ١٩٧٧ تنفيذ ٣٧ مشروعا دخلت حيز الانتاج وسيتم تنفيذ ١٩ مشروعا حتى نهاية عام ١٩٧٨ . وقد بلغت الخطة الخمسية الموضوعة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ مبلغ ٧٦٢٠٨٨٠٠٠٠٠ دينار وفي نطاق صناعة الحديد والصلب الثقيلة بلغت التكاليف الاولية لتنفيذها ٥٠٠ مليون دينار .

لقاءات وفد الجبهة

وفي اطار كل ذلك اجري وفد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، لقاءات عدة مع وفود كل من الدول الصديقة والحليفة ومع عدد من سفراء الدول العربية المتواجدين في طرابلس ومع بعض الوفود الشعبية العربية والاجنبية . والوفود التي جرت معها هذه اللقاءات هي : الوفد الكوبي الذي كان برئاسة وزير النقل في جمهورية كوبا ورئيس جمعية الصداقة العربية - الكوبية ، ومع الوفد الاسترالي الذي يمثل حزب العمال الاسترالي ، ومع وفد الحركة الوطنية اللبنانية ، ومع وفد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب ، ومع الاتحاد الاشتراكي العربي في المغرب (تنظيم بن بركة) ومع منظمة فدائيي الشعب الايراني ، ومع منظمة دعم اليسار في ايران ، ومع منظمات « المير » و « المايو » في تشيلي ، ومع الوفد اليميني الديمقراطي برئاسة وزير المالية ، ومع السيد ناصر السعيد من الحركة الوطنية السعودية ، ومع ممثل بوليفاريو في الجماهيرية ، ومع ممثل الجبهة الشعبية لتحرير عمان في طرابلس . واجرى الوفد لقاءات مع كل من السفير العراقي وسفير جمهورية المانيا الديمقراطية ، ومع سفير جمهورية اليمن الديمقراطي ومع السفير الفيتنامي . . .



لقاء لرفيق حبش مع الوفد الاسترالي